مستقبل الدولة القومية في أطار افكار ونظريات ما بعد الحداثة " نماذج عالمية وعربية مختارة"

مدرس دكتور : خالد عدنان صاحب

جامعة الكوفة/ مركز دراسات الكوفة / العراق

The Future of the Nation-State in the Context of Postmodern Ideas and Theories: Selected Global and Arab Models

Dr. Khalid Adnan Saheb

University of Kufa / Kufa Studies Center / Iraq

khalida.alrammahi@uokufa.edu.iq

DOI: https://doi.org/10.64354/ofon.njlp.1.1.16

ملخص

تستكشف هذه الدراسة تحوُّلات الدولة القومية في عصر ما بعد الحداثة، حيث تتعرض لضغوط جذرية كالعولمة الرقمية، وتشظي الهويات، وصعود شبكات السلطة العابرة للحدود. من خلال منهجية نقدية تدمج بين النظرية (مفاهيم ما بعد الحداثة حول السيادة والهوية) والتطبيق (نماذج عالمية كالاتحاد الأوروبي وعربية كمصر ولبنان)، تُظهر النتائج أن الدولة القومية تتطور إلى كيان "سائل" يُفوِّض سيادته تدريجياً لفواعل فوق/تحت وطنية، بينما تعيد التكنولوجيا تشكيل آليات حوكمتها عبر أدوات رقمية كمراقبة البيانات. ومع ذلك، تبرز فجوة جيوسياسية بين النماذج الغربية (الأكثر مرونة في تبني الحوكمة الشبكية) والعربية (الأكثر عرضة لتداعيات الإرث الاستعماري والصراعات الهوياتية)، مما يؤكد دور السياق التاريخي والمؤسسي في تحديد مسارات التحوُّل. في الختام، تبقى الدولة القومية فاعلاً رئيسياً، لكنها تتكيف ككيان هجين ضمن شبكة سلطوية معقدة، حيث تتعايش الخطابات التعددية مع هياكل السلطة التقليدية. **الكلمات المفتاحية: الدولة القومية، ما بعد الحداثة، السيادة الشبكية، العولمة الرقمية، التفاوت الجيوسياسي.**

Abstract

This study explores the transformations of the nation-state in the postmodern era, which faces radical pressures such as digital globalization, fragmented identities, and the rise of transnational power networks. Through a critical methodology that integrates theory (postmodern concepts of sovereignty and identity) and application (global models like the European Union and Arab cases such as Egypt and Lebanon), the findings reveal that the nation-state is evolving into a "fluid" entity that gradually delegates its sovereignty to supranational/subnational actors, while technology reshapes its governance mechanisms through digital tools like data surveillance. However, a geopolitical gap emerges between Western models (more adaptable to networked governance) and Arab models (more vulnerable to the repercussions of colonial legacies and identity conflicts), underscoring the role of historical and institutional contexts in determining transformation trajectories. In conclusion, the nation-state remains a key actor but adapts as a hybrid entity within a complex power network, where pluralistic discourses coexist with traditional power structures .

Keywords: **Nation-state**, **Postmodernism**, **Networked Sovereignty**, **Digital Globalization**, **Geopolitical Disparity** .

المقدمة

أهمية الدراسة

تعد الدولة القومية، منذ معاهدة ويستفاليا (1648)، الوحدة السياسية الأساسية التي تحكم العلاقات الدولية وتشكل الهوية الجماعية للمجتمعات. ومع ذلك، فإن التحولات الجذرية في القرن الحادي والعشرين — من العولمة المكثفة إلى الثورة الرقمية، ومن تصاعد الهويات الفرعية إلى التحديات البيئية العابرة للحدود — تطرح أسئلة وجودية حول مستقبل هذه الكيانات. في هذا السياق، تبرز نظريات ما بعد الحداثة كإطار تحليلي نقدي يتحدى الميتانارات الكبرى (السرديات الكبرى) مثل السيادة المطلقة، والحدود الثابتة، والهوية الوطنية الأحادية، مما يجعل دراسة "مستقبل الدولة القومية" في ضوء هذه الأفكار أمراً بالغ الأهمية.

في العالم العربي، تكتسب هذه الإشكالية تعقيداً إضافياً بسبب التداخل بين التراث الاستعماري، والصراعات الإثنية–الطائفية، ومحاولات بناء دولة حديثة في ظل أنظمة هجينة تجمع بين التقليد والحداثة. لذا، فإن تحليل النماذج العربية إلى جانب النماذج العالمية يسمح بفهم أكثر ديناميكية لمدى قدرة الدولة القومية على التكيف أو التحول في عصر تتقاطع فيه القوى المحلية والعالمية بشكل غير مسبوق.

اشكالية الدراسة

تتمحور الإشكالية الرئيسية حول التناقض الجوهري بين المبادئ التأسيسية للدولة القومية — السيادة، والهوية الموحدة، والحدود الجغرافية — والرؤى ما بعد الحداثية التي ترفض الثنائيات الصلبة وتؤكد على تعددية الهويات، وتفكيك السلطة، وانزياح مفهوم السيادة في ظل شبكات السلطة غير المرئية (كما عند ميشيل فوكو) أو "الفضاء السلس" (كما عند جيل دولوز).

في هذا الإطار، تبرز أسئلة فرعية عديدة:

– هل يمكن للدولة القومية أن تبقى فاعلاً رئيسياً في نظام عالمي تهيمن عليه الشركات العابرة للقوميات والمنظمات غير الحكومية؟

– كيف تتأثر شرعية الدولة بظهور هويات فرعية (إثنية، دينية، جندرية) تتنافس مع الهوية الوطنية؟

– ما مدى تأثير "السيولة" الباومانية (زيجمونت باومان) — أي تحولات الرأسمالية المتأخرة والمجتمع الاستهلاكي — على تماسك المؤسسات القومية؟

في السياق العربي، تتقاطع هذه الأسئلة مع إشكاليات خاصة، مثل أزمة الشرعية السياسية في دول ما بعد الاستعمار، وتأثير العولمة على الهوية العربية الإسلامية، وتدخل الفواعل الخارجية في تشكيل الأنظمة السياسية.

فرضية الدراسة

تفترض هذه الدراسة أن الدولة القومية لن تختفي، بل ستخضع لعملية تحول جذري (Transformation) تسمح لها بالتعايش مع منطق ما بعد الحداثة، من خلال آليات مثل:

1- التشظي الوظيفي: تفويض جزء من سيادتها إلى كيانات فوق/تحت قومية (مثل الاتحاد الأوروبي أو الحكومات المحلية).

2- التباس الهوية: تبني خطابات مرنة تجمع بين الهوية الوطنية وهويات فرعية أو عالمية.

3- التكنوقراطية الجديدة: الاعتماد على تقنيات إدارة السكان (Biopolitics) لضبط التعددية الداخلية.

ومع ذلك، فإن هذه التحولات ستكون متفاوتة بين النماذج العالمية (كأوروبا وأمريكا الشمالية) والعربية (كمصر والمغرب ولبنان والعراق)، بسبب اختلاف السياقات التاريخية ودرجة تماسك النخب الحاكمة مع مشروعيات ما بعد حداثية.

الدراسات السابقة:

1- في الأدبيات الغربية:

- ركزت أعمال أنطونيو نيغري ومايكل هاردت (في "الإمبراطورية") على انحسار الدولة لصالح شبكات السلطة العالمية، بينما ناقش ديفيد هيلد فكرة "الدولة الوسيطة" التي تتفاوض على سيادتها مع الفواعل الدولية.

- في مجال نقد الحداثة، قدم جان فرانسوا ليوتار تحليلاً لانهيار السرديات الكبرى، بما فيها فكرة "الأمة"، بينما أشار فريدريك جيمسون إلى أن الرأسمالية المتأخرة تنتج "تفككاً مكانياً" يهدد الوحدة القومية.

2- في الأدبيات العربية:

- تناول برهان غليون في "نقد السياسة: الدولة والدين" أزمة الدولة العربية في ظل التعددية الثقافية، بينما حلل عزمي بشارة في "في المسألة العربية" إشكالية الهوية في مواجهة العولمة.

- دراسة حليم بركات ("المجتمع العربي في القرن العشرين") سلطت الضوء على تناقضات بناء الدولة القومية العربية بين التراث والحداثة.

3- الفجوات البحثية:

- معظم الدراسات السابقة ركزت على السياق الغربي أو العربي بمعزل عن الآخر، مما يبرز الحاجة لمقارنة تفاعلية بين النماذج.

- ندرة الأبحاث التي تربط بين التنظير ما بعد الحداثوي والتطبيقات السياسية الملموسة في إدارة الدول، خاصة في ظل صعود الشعبوية والاستبدادية الجديدة كرد فعل على العولمة. هكذا، تسعى هذه الدراسة إلى سد هذه الفجوات عبر تحليل ديالكتيكي يربط بين النظرية والممارسة، مستخدماً نماذج مختارة تعكس تنوع تجارب الدول القومية في التعامل مع تحديات ما بعد الحداثة.

الإطار النظري: من الحداثة إلى ما بعد الحداثة

تشكّلت الحداثة كفلسفة مهيمنة مع صعود عصر التنوير في أوروبا القرن الثامن عشر، حيث ارتكزت على ثالوث أساسي: "العقلانية" كأداة لفهم العالم، و"الإيمان بالتقدم الخطي" عبر العلوم والتكنولوجيا، و"التركيز على المشاريع الكبرى" مثل الدولة القومية والديمقراطية الليبرالية. استندت هذه الرؤية إلى فلاسفة مثل ديكارت وكانط، الذين رأوا في العقل البشري قادرًا على اكتشاف حقائق كونية ومطلقة (Habermas, 1981). لكن بحلول منتصف القرن العشرين، بدأت هذه اليقينيات تتآكل تحت وطأة الحروب العالمية والاستعمار والأزمات البيئية، مما مهّد الطريق لظهور ما بعد الحداثة كنقد جذري للأسس الفلسفية للحداثة.

أولاً : أسس الحداثة وانتقاداتها

1- **العقلانية الشمولية** : آمنت الحداثة بقدرة العقل على صياغة نظريات شاملة تفسر المجتمع والسياسة، مثل الماركسية والليبرالية. لكن ما بعد الحداثة رأت في هذه النظريات أدوات لفرض هيمنة ثقافية، كما يوضح فوكو (1977) في تحليله لـ"الخطاب" كأداة لترسيخ السلطة عبر المؤسسات التعليمية والقضائية.
2- **السرديات الكبرى** : وصف ليوتار (1984) الحداثة بأنها "عصر السرديات الكبرى" (كالقومية والاشتراكية)، التي تزعم قدرتها على تفسير كل جوانب الحياة. أما ما بعد الحداثة، فرفضت هذه السرديات لاستبعادها التعددية والاختلاف، مؤكدةً على "الروايات الصغيرة" التي تعكس تجارب المجموعات المهمشة.
3- **الدولة ككيان عقلاني**: نظرت الحداثة للدولة كتجسيد للإرادة العامة والعقلانية، كما في نظرية هوبز عن "الليفياثان" أو هيغل عن الدولة كذروة للتطور الأخلاقي. في المقابل، حلّل فوكو (1991) الدولة كشبكة من تقنيات المراقبة (مثل السجون والمدارس) تُنتج الأفراد "المنضبطين" وفق معايير السلطة.

ثانياً : التحول إلى ما بعد الحداثة: السياق التاريخي والفكري

لم يكن ظهور ما بعد الحداثة مجرد تطور فلسفي، بل نتاج تحولات تاريخية عميقة:

1- فشل المشاريع الحداثوية: كالكارثة النازية التي استخدمت التكنولوجيا في الإبادة، أو فشل الدولة القومية في العالم الثالث في تحقيق التنمية (كما ناقش سمير أمين (1989) في سياق التبعية الاقتصادية).

2- صعود الحركات الاجتماعية الجديدة: مثل حركات حقوق المرأة والأقليات، التي كشفت عن قصور السرديات الكبرى في تمثيل التعددية (Harvey, 1990).

3- التأثيرات الفنية والأدبية: كتجاهل الحدود بين "الرفيع" و"الوضيع" في الفن، أو تشظي الرواية التقليدية، كما في أعمال بورخيس وكالفينو، مما عكس رفضًا للتراتبيات الثقافية الحداثوية.

ثالثاً : ما بعد الحداثة في السياق العربي: تفاعل النقد الغربي والمحلي

في العالم العربي، اتخذ النقد ما بعد الحداثوي طابعًا خاصًا، حيث تمت مقاربته عبر عدسة نقد الاستعمار والهيمنة الغربية. يشير الجابري (1991) إلى أن "العقلانية الحداثوية" الأوروبية استُخدمت لتبرير الاستعمار، عبر تصوير الثقافة العربية كـ"متخلفة" تحتاج إلى إصلاح. هنا، يتقاطع نقد ما بعد الحداثة للعالمية الزائفة مع النقد العربي لمفاهيم مثل "التحديث" و"التنمية"، التي رُوّجت عبر مؤسسات كالبنك الدولي كشكل جديد من الهيمنة (Saïd, 1978).

في هذا السياق، تُعيد ما بعد الحداثة تعريف الدولة العربية ليس ككيان محايد، بل كميدان لصراع الهويات: الهوية الإسلامية التقليدية، والهوية القومية، والهويات الفرعية (كالأمازيغية أو الكردية)، كما يوضح بركات (1993). فالدولة، وفق هذا المنظور، ليست سوى "حقل قوة" (Foucault, 1982) تتصارع فيه الخطابات المختلفة لفرض روايتها المهيمنة.

رابعاً : تطور أفكار ما بعد الحداثة في الفلسفة والعلوم الاجتماعية

شكّلت أفكار ما بعد الحداثة ثورةً فكريةً أعادت تشكيل المسارات الفلسفية والمنهجية في العلوم الاجتماعية، بدءًا من نقدها الجذري للأسس العقلانية التي قامت عليها الحداثة. في الفلسفة، تجلّى هذا التحول عبر رفض "السرديات الكبرى" – كالتقدم التاريخي أو الثورة البروليتارية – التي اعتبرها جان فرانسوا ليوتار (1984) أدواتً لاختزال التعقيد الإنساني في خطابات أحادية. لم يقتصر هذا الرفض على الجانب النظري، بل امتد إلى التشكيك في دور الفيلسوف كحامل للحقيقة المطلقة، حيث قدم جاك دريدا (1978) مفهوم "التفكيك" كمنهجٍ يكشف تناقضات النصوص ويقوض ثنائيات مثل "المركز/الهامش" أو "الذات/الآخر". في هذا السياق، تحولت الفلسفة من البحث عن اليقينيات إلى تحليل الخطابات كمواقع للصراع حول السلطة والمعنى.

في العلوم الاجتماعية، أدت مقاربات ما بعد الحداثة إلى إعادة تعريف مفاهيم مثل السلطة والهوية والدولة. لم يعد يُنظر إلى الدولة، على سبيل المثال، ككيانٍ عقلانيٍ محايد، بل كشبكة من الممارسات التي تُنتج الهيمنة عبر آلياتٍ خفية، كما أوضح ميشيل فوكو (1991) في تحليله لـ" الحكم العقلاني" (Governmentality)، حيث تُدار الأفراد عبر تقنياتٍ تربوية وقانونية تدمجهم في النظام الاجتماعي دون الحاجة إلى القوة المباشرة. في علم الاجتماع، انعكس هذا التحول في دراسات مثل أعمال زيجمونت باومان (2000) حول "الحداثة السائلة"، التي رأت في المؤسسات الاجتماعية هياكلً غير مستقرة تتشكل عبر التفاعلات اليومية بدلًا من القواعد الثابتة.

أما في السياق العربي، فقد تفاعلت العلوم الاجتماعية مع أفكار ما بعد الحداثة عبر مزج النقد الغربي للعقلانية مع الخصوصية التاريخية للمنطقة. على سبيل المثال، حلل عبد الله العروي (1993) كيف أن الدولة العربية الحديثة ورثت هياكل استعمارية حوّلتها إلى أدواتٍ لقمع التعددية الثقافية تحت شعار "التحديث". في المقابل، أشارت نوال السعداوي (1987) إلى أن الخطابات النسوية العربية يجب أن تتجاوز النموذج الغربي، عبر تفكيك اشتباك الهيمنة الذكورية مع الهياكل الاستعمارية الجديدة. هذا التمازج بين النظريات العالمية والخصوصيات المحلية يعكس جوهر ما بعد الحداثة، التي ترفض النماذج الجاهزة وتؤكد على السياقات المتعددة لإنتاج المعرفة.

خامساً : ما بعد الحداثة وإعادة تشكيل مفهوم الدولة

أدت مقاربات ما بعد الحداثة إلى إعادة تعريف جذرية لمفهوم الدولة، متحديةً التصورات الكلاسيكية التي رسّختها الحداثة والتي رأت في الدولة كيانًا عقلانيًا موحدًا يحقق السيادة عبر احتكار الشرعية والقوة. فبدلًا من اعتبار الدولة فاعلًا مستقلًا فوق المجتمع، كشفت ما بعد الحداثة عن تعقيداتها كـ"حقل قوة" (Foucault, 1982) تتشابك فيه الخطابات والممارسات التي تنتج الهيمنة وتعيد إنتاجها. لم يعد دور الدولة يقتصر على فرض النظام عبر القوانين، بل توسع ليشمل إدارة الأجساد والعقول عبر آلياتٍ دقيقة كالتعليم والصحة والثقافة، وهو ما سماه فوكو "الحكم العقلاني" (Governmentality)، حيث تُصمَّم السياسات لتحقيق الانضباط الذاتي للأفراد دون الحاجة إلى القسر المباشر.

في هذا السياق، أعادت ما بعد الحداثة تفسير علاقة الدولة بالهويات الجماعية، فلم تعد الهوية الوطنية تُرى كجوهر ثابت، بل كنتاجٍ لسردياتٍ ثقافية تُخترع وتُعاد صياغتها باستمرار. يرى هومي بابا (1994) أن الدولة القومية الحديثة تعتمد على "التهجين الثقافي" (Cultural Hybridity)، حيث تخلق خطاباتها هوياتٍ هجينة تُمزج بين التقاليد المحلية وقيم الحداثة الغربية، مما يُضعف ادعاءاتها بالتفرد والصفاء العرقي. في العالم العربي، تتفاعل هذه الديناميكية مع إرث الاستعمار، حيث تُظهر أعمال عبد الله العروي (1993) كيف أن الدولة العربية الحديثة ورثت هياكل بيروقراطية استعمارية حوّلتها إلى أدواتٍ لقمع التعددية تحت شعار "الوحدة الوطنية"، بينما تعيد الخطابات الدينية أو الإثنية تشكيل شرعيتها بشكلٍ مستمر.

من ناحية أخرى، يقدم سمير أمين (1989) نقدًا ماركسيًا لانزياح ما بعد الحداثة عن تحليل البنى المادية للدولة، محذرًا من أن التركيز على الخطاب والهوية قد يُغفل دور الدولة الرأسمالية في إدامة التبعية الاقتصادية للعالم الثالث. ففي ظل العولمة، تتحول الدولة إلى وسيطٍ بين القوى الاقتصادية العابرة للحدود ومطالب المجتمع المحلي، مما يفقدها جزءًا من سيادتها التقليدية دون أن تفقد دورها كحارسٍ لمصالح النخب (Harvey, 1990). مع ذلك، تُظهِر دراسات مثل أعمال نوال السعداوي (1987) إمكانية توظيف أدوات ما بعد الحداثة النقدية لفضح التناقضات داخل الدولة العربية، كالادعاء بالحداثة بينما تُحافظ على هياكل أبوية تُهمّش النساء والأقليات.

أخيرًا، يشكك هابرماس (1987) في قدرة ما بعد الحداثة على تقديم بديلٍ عملي لإصلاح الدولة، معتبرًا أن تفكيك المفاهيم دون بناء مشروعٍ تحرري جديد يُعرض النظرية السياسية للعقم. لكن هذا النقد نفسه يفتح الباب أمام حوارٍ بين المنظورين، حيث يمكن لنقد ما بعد الحداثة أن يكمل النضالات الاجتماعية عبر كشف آليات الهيمنة المخفية، بينما تقدم المشاريع الحداثية إطارًا لتحقيق العدالة على أرض الواقع.

المبحث الاول: نشأة الدولة القومية وفقا لأفكار الحداثة وما بعد الحداثة

المطلب الأول

الأسس النظرية والفكرية لنشأة الدولة القومية

تمثل نشأة الدولة القومية حصيلة تفاعل معقد بين الفلسفة السياسية والتحولات التاريخية، حيث تشكلت مفاهيم السيادة والشعب والهوية عبر قرون من التطور الفكري. يرتكز هذا المطلب إلى تحليل أربعة محاور رئيسية تُفسر الأسس التي قامت عليها الدولة القومية، فضلاً عن محور خامس يحلل التفاعل العربي مع النموذج الغربي: الفلسفة العقدية، والتنوير الأوروبي، والرومانسية القومية، والبناء الثقافي للأمة، التفاعل العربي مع النموذج الأوروبي: بين التحديث والاستعمار .

1. الفلسفة العقدية: من هوبز إلى روسو

بدأت فكرة الدولة القومية بالتبلور في القرن السابع عشر كرد فعل على الفوضى التي خلّفتها الحروب الدينية في أوروبا. قدم توماس هوبز (1651) في كتابه (الليفياثان) تصورًا للدولة ككيانٍ فوقي يضمن الأمن عبر احتكار العنف، معتبرًا أن البشر يتنازلون عن حريتهم الطبيعية لصالح "الوحش" (الليفياثان) الذي يحميهم من حرب الكل ضد الكل. في المقابل، رأى جون لوك (1689) في (مقالتين عن الحكومة) أن الدولة تنشأ عبر "عقد اجتماعي" طوعي يهدف لحماية الحقوق الطبيعية (الحياة، الحرية، الملكية)، مما جعله أبًا للفكر الليبرالي الذي ربط شرعية الدولة برضا المحكومين. أما جان جاك روسو (1762)، فذهب في (العقد الاجتماعي) إلى أبعد من ذلك، معتبرًا أن الدولة يجب

أن تعبر عن "الإرادة العامة" التي تختلف عن مجرد مجموع إرادات الأفراد. هذه الأفكار مهّدت لتحول جذري في مفهوم الشرعية، من الحق الإلهي للملوك إلى مبدأ سيادة الشعب، الذي أصبح حجر الزاوية في الثورة الفرنسية (1789).

2. التنوير الأوروبي: العقلانية وبناء الدولة الحديثة

ارتبط عصر التنوير (القرن الثامن عشر) بتحولاتٍ عميقةٍ في فهم دور الدولة، حيث تم دمج الفلسفة العقدية مع مشروعٍ عقلانيٍ يهدف إلى إدارة المجتمع عبر قواعد علمية. دعا مونتسكيو (1748) في (روح القوانين) إلى فصل السلطات (التشريعية، التنفيذية، القضائية) كضمانة ضد الاستبداد، بينما رأى إيمانويل كانت (1784) في مقالته (ما هو التنوير؟) أن الدولة العقلانية يجب أن تُحرر الفرد من "قصوره الذاتي" عبر التعليم والمشاركة النقدية.

لم تكن هذه الأفكار مجرد تنظير، بل تجسّدت في إصلاحاتٍ سياسيةٍ كتلك التي قادها فريدريك الكبير في بروسيا، حيث جُعلت الدولة أداةً لـ"تحديث" المجتمع عبر بيروقراطية عقلانية وقوانين موحَّدة. ومع ذلك، يحذر ماكس فيبر (1922) من أن عقلنة الدولة قد تؤدي إلى "قفص حديدي" من البيروقراطية، تفقد فيه العلاقات الإنسانية طابعها الأخلاقي.

3. الرومانسية القومية: الأمة ككيان عضوي

بحلول القرن التاسع عشر، تحولت فكرة الأمة من مفهومٍ قانونيٍ إلى هويةٍ عاطفيةٍ متجذرةٍ في التاريخ واللغة. مثّلت الرومانسية الألمانية ذروة هذا التحول، حيث قدّم يوهان غوتفريد هيردر (1784) فكرة "الروح الشعبية" (Volksgeist) التي تجعل من كل أمة كيانًا فريدًا تُحدده تقاليده الثقافية. تبني يوهان فيشته (1808) هذه الأفكار في (خطابات إلى الأمة الألمانية)، معتبرًا أن اللغة هي العمود الفقري للهوية الوطنية، وداعيًا إلى توحيد الولايات الألمانية المتناثرة في دولةٍ قوميةٍ واحدة.

في هذا السياق، تحولت القومية من مشروعٍ ليبراليٍ (كما في الثورة الفرنسية) إلى أيديولوجيا عضويةٍ تبرر التوسع الاستعماري، كما في حالة إيطاليا وألمانيا اللتين وحّدتا أراضيهما تحت شعار "حق تقرير المصير"، بينما أنكرتا هذا الحق على الشعوب الخاضعة لهيمنتهما خارج أوروبا.

4. البناء الثقافي للأمة: من التخيُّل إلى المؤسسات

يشير بندكت أندرسون (1983) في "الجماعات المتخيَّلة" إلى أن الأمة ليست كيانًا طبيعيًا، بل بناءً ثقافيًا تعززه أدواتٌ مثل الصحافة والمدارس والمتاحف، التي تُنتج سرديةً مشتركةً عن الماضي. ففي فرنسا، مثّل إصلاح التعليم في عهد الجمهورية الثالثة (1870–1940) محاولةً لفرنسة الأقاليم الريفية عبر تعليم اللغة القومية وتاريخ "الأجداد الغاليين".

في المقابل، يرى إريك هوبسباوم (1983) أن التقاليد القومية غالبًا ما تكون "مخترعة"، مثل كيلت اسكتلندا أو الفولكلور المجري، التي صيغت في القرن التاسع عشر لتعزيز الانتماء لدولةٍ حديثة. لم يقتصر هذا البناء على أوروبا، ففي اليابان ميجي (1868–1912)، تم توظيف الأساطير الشنتوية لخلق هويةٍ وطنيةٍ تدعم تحول الإمبراطورية إلى دولةٍ قوميةٍ حديثة.

5. التفاعل العربي مع النموذج الأوروبي: بين التحديث والاستعمار

في العالم العربي، واجهت فكرة الدولة القومية إشكاليةً مزدوجة: فمن ناحية، حاول المصلحون في القرن التاسع عشر (كرفاعة الطهطاوي وخير الدين التونسي) استعارة النموذج الأوروبي لبناء دولةٍ حديثةٍ قادرةٍ على مواجهة التحديات الاستعمارية. ومن ناحية أخرى، كشف المفكرون العرب لاحقًا عن تناقضات هذا النموذج، حيث يرى هشام شرابي (1988) في "المجتمع العربي المعاصر" أن الدولة القومية العربية ورثت هياكل بيروقراطيةً استعماريةً حوّلتها إلى أدواتٍ لقمع التعددية تحت شعارات الوحدة الوطنية.

أما عبد الله العروي (1981) في "مفهوم الدولة"، فيشدد على أن نقل نموذج الدولة القومية إلى المجتمعات العربية تم دون مراعاة البنى التقليدية (كالقبيلة والطائفة)، مما خلق دولةً هجينةً تفتقر إلى الشرعية التاريخية. في هذا السياق، تُظهر أعمال جمال حمدان (1967) كيف أن الحدود المصطنعة التي فرضها الاستعمار (كاتفاقية سايكس-بيكو 1916) شكّلت كياناتٍ سياسيةً فاقدةً للتجانس الداخلي، مما جعلها عرضةً للصراعات الداخلية والتبعية الخارجية.

المطلب الثاني

التطور التاريخي للدولة القومية في الحداثة وما بعد الحداثة

شهدت الدولة القومية تحولاتٍ جذريةً في تعريفها ووظيفتها مع الانتقال من عصر الحداثة إلى ما بعد الحداثة، حيث انتقلت من كونها كيانًا مُقدسًا يحمل مشروعًا تقدميًا إلى بنيةٍ مرنةٍ تواجه تحديات العولمة وتفكيك الهويات. بدأت هذه الرحلة مع تبلور الدولة القومية الحديثة في أوروبا القرن السابع عشر، حين أرسى صلح ويستفاليا (1648) مبدأ السيادة الإقليمية كأساسٍ للعلاقات الدولية، مُنهيًا حقبة الإمبراطوريات الدينية العابرة للحدود. في هذا السياق، تحولت الدولة من إطارٍ إداريٍ تابعٍ للملك إلى تجسيدٍ لـ"إرادة الشعب" بعد الثورة الفرنسية (1789)، التي ربطت بين المواطَنة والحقوق الفردية، مما جعلها نموذجًا يُحتذى في بناء الهوية الوطنية.

لكن القرن التاسع عشر أظهر تناقضات المشروع الحداثوي، حيث تحولت القومية من قوةٍ تحرريةٍ إلى أداةٍ للتوسع الاستعماري. ففي الوقت الذي وحَّدت فيه ألمانيا (1871) وإيطاليا (1861) أراضيهما تحت شعار "حق

تقرير المصير"، أنكرتا هذا الحق على شعوب إفريقيا وآسيا، بل استخدمتا الخطاب القومي لتبرير الهيمنة. يرى إريك هوبسباوم (1990) أن الدولة القومية الحديثة لم تكن إلا واجهةً لتعزيز مصالح النخب الرأسمالية، التي استغلت الأساطير الوطنية لخلق ولاءاتٍ تخدم التوسع الصناعي. في المقابل، يُظهر تاريخ الدولة العربية كيف تحولت من أداةٍ لمقاومة الاستعمار (كما في خطاب جمال عبد الناصر) إلى كيانٍ هشٍ يرث حدودًا مصطنعةً (كسايكس–بيكو) تكرس الانقسامات الداخلية، كما يوضح جورج أنطونيوس (1938) في كتابه *يقظة العرب*.

مع صعود ما بعد الحداثة في النصف الثاني من القرن العشرين، بدأ تفكيك المفهوم الكلاسيكي للدولة القومية. لم يعد يُنظر إلى السيادة كسلطةٍ مطلقةٍ، بل كعمليةٍ تفاوضيةٍ مع قوى العولمة، مثل الشركات متعددة الجنسيات والمؤسسات المالية الدولية. يشير ديفيد هارفي (1990) إلى أن "الضغط الزمكاني" الناتج عن تسارع حركة رأس المال قلص من قدرة الدولة على التحكم باقتصادها الوطني، مما أفرز ظواهرَ مثل الخصخصة وتقليص دولة الرفاه. في العالم العربي، تجلى هذا التحول في تحالف النخب الحاكمة مع القوى الخارجية، كما في حالة النفط الخليجي، حيث تُدار الثروة عبر شبكاتٍ عابرةٍ للحدود تُضعف الشرعية المحلية، وفقًا لتحليلات حازم القلقندي (2005).

أعادت ما بعد الحداثة أيضًا تعريف الهوية الوطنية، التي لم تعد تُختزل في الانتماء إلى إقليمٍ أو لغةٍ، بل صارت مركبةً تعكس تعدديةً ثقافيةً واجتماعيةً. يرى هومي بابا (1994) أن المجتمعات الحديثة تتسم بـ"التهجين الثقافي"، حيث تتعايش الهويات الفرعية (كالهجرة، الجندر، الإثنية) مع الهوية الوطنية، مما يُضعف ادعاءات الدولة بتمثيل "أمةٍ متجانسة". في أوروبا، تظهر هذه الديناميكية في صعود حركات الانفصال (كتلك في كاتالونيا أو اسكتلندا)، بينما تُترجم في العالم العربي إلى صراعاتٍ بين الهوية القومية والهويات الطائفية أو الدينية، كما في حالة العراق أو لبنان، حيث تحلل فاطمة المرنيسي (1992) كيف تُستخدم الخطابات الوطنية لإخفاء هيمنة الأغلبية.

لم تقتصر تحديّات ما بعد الحداثة على الجانب الثقافي، بل شملت إعادة تعريف دور الدولة كضامنةٍ للأمن. فبعد أحداث 11 سبتمبر 2001، تحولت الدولة القومية إلى "دولة أمنية" تُبرر انتهاك الحريات الفردية تحت ذريعة مكافحة الإرهاب، كما يوضح نعوم تشومسكي (2003). في المقابل، خلقت الحروب الأهلية في سوريا واليمن كياناتٍ شبه فاشلةٍ، حيث تتفكك سلطة الدولة لصالح مليشياتٍ محليةٍ أو قوى خارجية، مما يُظهر هشاشة النموذج القومي في مواجهة تعقيدات القرن الحادي والعشرين.

مع ذلك، لم تنتهِ الدولة القومية كفاعلٍ رئيسي في النظام الدولي، بل تكيفت مع الظروف الجديدة. ففي حين تتنازل الدول الأوروبية عن جزءٍ من سيادتها لصالح الاتحاد الأوروبي، تعيد دولٌ مثل الصين وروسيا تأكيد سيادتها عبر مشاريعٍ استعماريةٍ جديدةٍ (كالحزام والطريق). في السياق العربي، تبرز محاولاتٌ لاستعادة الشرعية عبر خطاباتٍ دينيةٍ أو ثوريةٍ، كما في حالة إيران أو حركات الإسلام السياسي، لكنها – بحسب عبد الإله بلقزيز (2012) – تكرر أخطاء النموذج القومي عبر اختزال التعددية في هويةٍ أحادية.

المبحث الثاني : الدولة القومية في مواجهة تحديات ما بعد الحداثة

المطلب الاول

الدولة القومية في مواجهة التحديات التقليدية

ظلَّت الدولة القومية، منذ نشأتها، تواجه تحدياتٍ تُهدد وجودها أو تُعيد تشكيل وظيفتها. ورغم أن العولمة وما بعد الحداثة قدّمتا إطارًا جديدًا لهذه التحديات، إلا أن العديد منها ظلَّ جذوره ممتدةً إلى مراحل سابقة، كالتناقضات الداخلية في بنية الهوية الوطنية، أو الصراع بين السيادة والمصالح الخارجية. تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أبرز التحديات التقليدية التي تواجهها الدولة القومية، مع التركيز على استمراريتها وتفاعلها مع التحولات المعاصرة، عبر دمج نماذج من السياقات الأوروبية والعربية.

1–التحديات الداخلية: الهوية والانقسامات المجتمعية

تُعتبر الهويةُ الوطنيةُ إحدى الركائز التي تقوم عليها شرعية الدولة القومية، لكنها غالبًا ما تكون مجالًا للصراع بدلًا من أن تكون عاملًا للوحدة. ففي أوروبا القرن التاسع عشر، حاولت الدول القومية خلق هوياتٍ موحدة عبر قمع اللغات المحلية (كالفرنسية في بريتاني أو الإيطالية في جنوب تيرول)، لكن هذه المحاولات خلقت نزعاتٍ انفصاليةً تجددت في القرن الحادي والعشرين، كما في كاتالونيا أو إقليم الباسك. يرى أنتوني سميث (1991) أن الهويات الإثنية والدينية تظلُّ "الرواسب العميقة" التي تُهدد المشروع القومي، خاصةً عندما تفشل الدولة في دمجها ضمن سرديةٍ جامعة.

في العالم العربي، تظهر هذه الإشكالية بوضوح في دولٍ كالعراق ولبنان، حيث تُدار الدولة عبر نظامٍ طائفيٍ يعكس انقساماتٍ تاريخيةً لم تُحسم. يشير برهان غليون (2012) إلى أن الدولة العربية الحديثة ورثت بنيةً استعماريةً عززت الانقسامات الطائفية كأداةٍ لـ"فرّق تَسُد"، مما جعلها عاجزةً عن بناء هويةٍ وطنيةٍ تتجاوز الولاءات الضيقة. في سوريا، مثّل انهيار الدولة خلال الحرب الأهلية (2011–الآن) دليلًا على هشاشة النموذج القومي في مواجهة التحالفات العابرة للحدود (كالميليشيات الدينية أو القبائلية).

2–التحديات الاقتصادية: بين العدالة والتبعية

لم تكن الدولة القومية مجرد كيانٍ سياسي، بل أداةً لتحقيق التنمية الاقتصادية، لكنها فشلت في كثيرٍ من الأحيان في موازنة مصالح النخب مع مطالب الجماهير. في أوروبا القرن التاسع عشر، أدت الثورة الصناعية إلى نموّ المدن على حساب الأرياف، مما خلق فجواتٍ طبقيةً استغلها الخطاب الاشتراكي لتقويض شرعية الدولة الرأسمالية، كما يوضح كارل ماركس (1867) في "رأس المال". أما في القرن العشرين، فقد حاولت دول الرفاه (كالسويد وألمانيا

الغربية) تخفيف هذه التناقضات عبر إعادة توزيع الثروة، لكن العولمة المالية منذ سبعينيات القرن الماضي قلصت من قدرة الدول على الحفاظ على هذه السياسات، وفقًا لتحليل ديفيد هارفي (2005).

في السياق العربي، تفاقمت التبعية الاقتصادية بسبب ارتباط العديد من الدول بالاقتصاد الريعي (كالنفط في الخليج أو الفوسفات في المغرب)، مما حوّلها إلى كياناتٍ هشةٍ تعتمد على التقلبات العالمية. يرى سمير أمين (1974) أن التحديث الاقتصادي العربي كان "تحديثًا تابعًا"، حيث حوّلت الدولُ القوميةُ مواردها لخدمة الأسواق الخارجية بدلًا من بناء صناعة محلية. في مصر، مثّل فشل مشروع التأميم الناصري في تحقيق الاكتفاء الذاتي مثالًا على كيفية تحوّل الدولة من أداةٍ للتحرر إلى وسيطٍ تابعٍ للرأسمالية العالمية.

3– التحديات الجيوسياسية: السيادة في مواجهة القوى الخارجية

طالما كانت السيادة الإقليمية حجر الزاوية في تعريف الدولة القومية، لكنها واجهت اختباراتٍ مستمرةً من قبل القوى الخارجية. ففي القرن التاسع عشر، استخدمت الدول الأوروبية مفهوم "المهمة الحضارية" لتبرير استعمارها لإفريقيا وآسيا، مما أدى إلى تفكيك الكيانات السياسية المحلية وإعادة تركيبها وفق مصالح المستعمر، كما يوضح إدوارد سعيد (1978) في كتابه "الاستشراق". بعد الحرب العالمية الثانية، حلّت المنظمات الدولية (كالأمم المتحدة) محل الاستعمار المباشر كأدواتٍ لفرض الهيمنة، حيث تُستخدم مفاهيم مثل "حقوق الإنسان" أو "مكافحة الإرهاب" لتبرير التدخل في الشؤون الداخلية، وفقًا لنعوم تشومسكي (1999).

أما في العالم العربي، فقد تجلّى اختراق السيادة عبر دعم الأنظمة السلطوية من قبل قوى خارجية، كما في حالة الدعم الأمريكي للسعودية أو الدعم الروسي للنظام السوري. يحلل مُحَمَّد حسنين هيكل (1983) في كتابه "خريف الغضب" كيف تحوّلت الدولة القومية العربية إلى "دولة حاجز" (Buffer State) في الصراع بين القوى العظمى، تفقد سيادتها الفعلية لصالح الحلفاء الخارجيين. في اليمن، مثلًا، تحوّلت الحرب الأهلية إلى ساحةٍ لصراعٍ إقليميٍ بين السعودية وإيران، مما أفرغ الدولة من مضمونها ككيانٍ مستقل.

4–التحديات الثقافية: العولمة وصعود الهويات الفرعية

أدت العولمة إلى تسريع تدفق الأفكار والهويات عبر الحدود، مما هدد احتكار الدولة القومية لصناعة الهوية. ففي أوروبا، أدى تدفق المهاجرين من المستعمرات السابقة إلى بروز هوياتٍ هجينةٍ تتحدى النموذج الوطني الأحادي، كما في حالة المسلمين في فرنسا أو الأتراك في ألمانيا. يرى أولريش بيك (2006) أن الدولة القومية أصبحت عاجزةً عن إدارة "مجتمع المخاطرة العالمي"، حيث تتفكك الولاءات التقليدية لصالح شبكاتٍ عابرةٍ للحدود.

في العالم العربي، تفاقم هذا التحدي مع صعود القنوات الفضائية ووسائل التواصل الاجتماعي، التي خلقت فضاءً عامًا يتجاوز السيطرة الحكومية. يشير مراد غربي (2015) إلى أن الثورات العربية (2010–2011) كشفت عن تناقض الخطاب القومي الرسمي مع مطالب الشباب المتصلة بالهويات الفردية والعالمية. في المغرب، مثّلت حركة الريف (2016–2017) نموذجًا لصراع الهوية الأمازيغية مع المركزية العربية للدولة، مما يدل على أن التعددية الثقافية قد تُحيي انقساماتٍ ظلت كامنةً منذ الحقبة الاستعمارية.

أن التحديات التقليدية للدولة القومية ليست مجرد إرثٍ من الماضي، بل تتفاعل مع التحولات المعاصرة لتُنتج أشكالًا جديدةً من الأزمات. فبينما تحاول بعض الدول التكيف عبر تبني خطاباتٍ أكثر شموليةٍ أو لامركزية، تتعثر أخرى في حلّ تناقضاتها الداخلية، مما يطرح تساؤلاتٍ حول مستقبل النموذج القومي في عالمٍ تتزايد فيه القوى المعولمة والهويات المجزأة.

المطلب الثاني

التحديات الراهنة للدولة القومية في عصر العولمة الرقمية والتحولات الجيوسياسية

تشهد الدولة القومية في القرن الحادي والعشرين تحدياتٍ غير مسبوقةٍ تُعيد تعريف دورها ككيانٍ سياسيٍ مهيمن. هذه التحديات ليست معزولةً عن السياقات التاريخية، لكنها تتسم بدرجةٍ عاليةٍ من التعقيد بسبب ترابطها مع التحولات التكنولوجية والبيئية والاجتماعية العالمية. تهدف هذه الدراسة إلى تفكيك هذه التحديات عبر تحليلٍ معمقٍ لكل محور، مع تقديم أمثلةٍ ملموسةٍ من مختلف أنحاء العالم، بما في ذلك السياقات العربية والأوروبية.

1. التحديات التكنولوجية: السيادة الرقمية بين المراقبة والتبعية

أ. هيمنة المنصات الرقمية العابرة للحدود

لم تعد الدول تمتلك السيطرة الكاملة على الفضاء الرقمي الذي يُدار من قبل شركاتٍ خاصةٍ مثل "ميتا" (فيسبوك) و"ألفابيت" (جوجل)، التي تجمع بيانات المستخدمين وتتحكم في تدفق المعلومات. وفقًا لشوشانا زوبوف (2019)، فإن "رأسمالية المراقبة" حوّلت البيانات إلى سلعةٍ تُسوَّق للمعلنين والحكومات، مما يُضعف سيادة الدول على مواطنيها.

– أوروبا: حاول الاتحاد الأوروبي مواجهة هذا عبر تشريعات صارمة مثل (GDPR) التي تفرض غراماتٍ على انتهاك الخصوصية، لكن التطبيق لا يزال محدودًا أمام هيمنة الشركات الأمريكية.

– العالم العربي: تعاني الدول العربية من تبعيةٍ مزدوجة: فمن ناحية، تعتمد على منصاتٍ أجنبيةٍ لإدارة التواصل السياسي (كاستخدام تويتر في الربيع العربي)، ومن ناحية أخرى، تستثمر في أنظمة مراقبةٍ محليةٍ مثل "الذكاء الاصطناعي الأمني" في الإمارات، الذي يُستخدم لتتبع النشطاء، وفقًا لتقارير منظمة "هيومن رايتس ووتش" (2022).

ب. الحروب السيبرانية وتآكل الأمن القومي

أصبحت الهجمات الإلكترونية أداةً جديدةً للحرب الباردة بين الدول، حيث يمكن اختراق البنية التحتية الحيوية (كالمستشفيات ومحطات الطاقة) دون عبور الحدود.

– الهجمات على إسرائيل وإيران: في 2020، تعرضت منشآت إسرائيلية لهجوم إلكتروني نُسب إلى إيران، مما عطّل أنظمة المياه، بينما استهدفت إيران منشآت نووية إسرائيلية عبر فيروس "ستكسنت".

– العالم العربي: في السعودية، تعرضت شركة "أرامكو" لهجومٍ إلكترونيٍ عام 2017 بواسطة فيروس "شامون"، مما عطّل 30 ألف جهاز كمبيوتر، وكشف عن ضعف البنية الدفاعية الرقمية.

ج. الذكاء الاصطناعي وإعادة تشكيل السلطة

باتت الخوارزميات تُستخدم لاتخاذ قراراتٍ كانت حكرًا على الدولة، مثل تخصيص الموارد أو تحديد الأولويات الأمنية.

– الصين: نظام "الائتمان الاجتماعي" يُصنف المواطنين بناءً على سلوكهم، مما يخلق نظامًا للرقابة الذاتية.

– العالم العربي: في مصر، تُستخدم أنظمة التعرف على الوجوه لقمع الاحتجاجات.

2. التحديات البيئية: الكوارث الطبيعية كتهديد وجودي

أ. تغير المناخ وتفكك المجتمعات

أصبحت الكوارث البيئية تُهدد استقرار الدول، خاصةً في المناطق الهشة:

– أوروبا: فيضانات 2021 في ألمانيا خلفت خسائرَ بقيمة 40 مليار يورو، وكشفت عن فشل خطط الوقاية رغم التقدم التكنولوجي.

– العالم العربي: جفاف نهر دجلة في العراق – بسبب السدود التركية – أدى إلى نزوح 100 ألف عائلة زراعية منذ 2018، مما فاقم التوترات العشائرية، وفقًا لتقارير الأمم المتحدة (2023).

ب. اللاجئون البيئيون وتحديات الاستيعاب

بحلول 2050، قد يُهجّر 1.2 مليار شخص بسبب تغير المناخ، وفقًا لمعهد الاقتصاد والسلام (2021).

– إفريقيا: الجفاف في الساحل الإفريقي يدفع آلافًا إلى الهجرة نحو أوروبا، مما يغذي الخطاب اليميني المعادِ للمهاجرين.

– العالم العربي: في الصومال، أدت موجات الجفاف إلى نزوح 3.8 مليون شخص، بينما تواجه الدول المجاورة (مثل اليمن) أزماتٍ داخليةً تعيق استيعابهم.

ج. الصراع على الموارد المائية

أصبحت المياه سلاحًا جيوسياسيًا في مناطق مثل الشرق الأوسط:

– سد النهضة الإثيوبي: يُهدد بقطع 90% من مياه النيل عن مصر، مما قد يُفجر حربًا مائيةً وفق تحليلات مركز كارنيغي (2023).

– الخليج العربي: تحلية المياه تُكلف دول الخليج 100 مليار دولار سنويًا، لكنها غير مستدامة بسبب استهلاكها العالي للطاقة.

3. التحديات الديموغرافية: الهجرة والتحولات السكانية

أ. أزمة اللاجئين وانقسامات أوروبا

– أزمة 2015: تدفق مليون لاجئ سوري إلى أوروبا عمّق الانقسام بين شرقها (المعادي للهجرة) وغربها (المنفتح نسبيًا).

– الاتفاقيات المعقدة: صفقة الاتحاد الأوروبي مع تركيا (2016) لاستيعاب اللاجئين كشفت عن أخلاقياتٍ مُتناقضةٍ في التعامل مع الأزمات الإنسانية.

ب. النموذج الخليجي: المواطنون والوافدون

– الإمارات وقطر: يشكل الوافدون 90% من السكان، لكنهم محرومون من الحقوق السياسية والاجتماعية، مما يخلق مجتمعاتٍ موازيةً تفتقر للتماسك.

– المخاطر المستقبلية: انهيار أسعار النفط قد يُفقد الوافدين وظائفهم، مما يُهدد باضطراباتٍ اجتماعية، كما يحذر مركز الخليج للأبحاث (2023).

ج. شيخوخة السكان في الغرب

– اليابان وألمانيا: يشكل من هم فوق 65 عامًا أكثر من 28% من السكان، مما يزيد الضغط على أنظمة التقاعد ويُقلص القوى العاملة.

– الحلول المثيرة للجدل: بعض الدول الأوروبية تشجع على الهجرة لتعويض النقص السكاني، لكنها تواجه مقاومةً من اليمين المتطرف.

4. التحديات السياسية: الشعبوية وأزمة الديمقراطية

أ. صعود اليمين الشعبوي

– الولايات المتحدة: خطاب ترامب المعادِ للنخبة والعولمة حوّل الحزب الجمهوري إلى منصةٍ شعبوية، متجاهلًا الحقائق العلمية (كما في إدارة جائحة كوفيد-19).

– أوروبا: حزب "التجمع الوطني" في فرنسا بقيادة مارين لوبان يستغل مخاوف الهجرة لتعزيز أجندته القومية.

ب. الاستبداد الرقمي في العالم العربي

– مصر: نظام السيسي يستخدم القضاء والأجهزة الأمنية لسجن النشطاء وإغلاق المنصات الإعلامية المستقلة، وفقًا لتقارير "فريدوم هاوس" (2023).

– السعودية: ولي العهد مُحَمَّد بن سلمان يجمع بين تحديث الاقتصاد وقمع الحريات.

ج. الاحتجاجات الشبابية وغياب البديل

– لبنان والعراق: حركات 2019 و2020 عبّرت عن رفضٍ جذريٍ للطائفية والفساد، لكنها فشلت في تحقيق إصلاحاتٍ بسبب انعدام القيادة الموحدة.

– التحدي الرئيسي: كيف تُترجم المطالب الشعبية إلى برامج سياسية في ظل هيمنة النخب القديمة؟

أن التحديات الراهنة للدولة القومية ليست مؤقتةً، بل تعكس تحولًا جذريًا في طبيعة النظام العالمي. فبينما تُظهر دولٌ مثل الصين والإمارات قدرةً على التكيف عبر الجمع بين التكنولوجيا والسلطوية، تتعثر دولٌ أخرى في مواجهة التداعيات الاجتماعية للعولمة. السؤال الجوهري: هل يمكن إصلاح الدولة القومية لتصبح أكثر شفافيةً ومرونةً، أم أن عصرها قد أوشك على الأفول لصالح نماذجَ جديدةٍ (كالمدن الذكية، التحالفات الإقليمية)؟

المبحث الثالث : السيناريوهات المستقبلية

المبحث الاول

استمرارية الدولة القومية بتكيُّف جديد: تحليل موسع لأدوارها المتطورة في القرن الحادي والعشرين

في خضم التحولات العالمية المتسارعة، لم تعد الدولة القومية ذلك الكيان الثابت الذي صاغته معاهدات ويستفاليا، بل أصبحت كيانًا ديناميكيًا يُعيد تشكيل أدواره باستمرار لمواكبة تعقيدات العصر. التحديات التكنولوجية والبيئية والاجتماعية فرضت عليها إما التكيُّف أو التلاشي، لكن التاريخ يُظهر أن الدول ليست ضحيةً للتغيير، بل فاعلٌ قادرٌ على تحويل التهديدات إلى فرص. هذا التحليل يستكشف كيف تعيد الدولة القومية تعريف نفسها عبر أربعة محاور رئيسية، مع أمثلة من السياقات العربية والدولية.

أولاً: التكيُّف التكنولوجي: الدولة الذكية بين الكفاءة والرقابة

أصبحت التكنولوجيا أداةً محوريةً لتعزيز سيادة الدولة في عصر البيانات. سنغافورة، على سبيل المثال، حوَّلت نفسها إلى "دولة ذكية" تُدير كل خدماتها عبر منصات رقمية، مما قلص البيروقراطية ورفع الكفاءة. في العالم العربي، تبرز الإماراتكرائدةٍ في تبني الذكاء الاصطناعي عبر مشاريع مثل "استراتيجية الذكاء الاصطناعي 2031"، التي تهدف إلى تحويل الحكومة إلى كيان تنبؤي قادر على إدارة الأزمات مسبقًا. لكن هذا النموذج لا يخلو من مخاطر: ففي الصين، يُستخدم نظام "الائتمان الاجتماعي" لمراقبة المواطنين وتقييد حرياتهم تحت ذريعة "تحسين الخدمات"، مما يطرح تساؤلاتٍ حول التوازن بين التقدم التكنولوجي واحترام الخصوصية.

في السياق العربي، تُواجه الدول معضلةً مزدوجة: فمن ناحية، تحتاج إلى تبني التكنولوجيا لتحسين الخدمات (كما في استخدام مصر لأنظمة التعرف البيومتري)، ومن ناحية أخرى، تُخاطر بتحويل هذه الأدوات إلى أدوات قمع، كما في حالات المراقبة الإلكترونية في السعودية ضد النشطاء. التحدي الأكبر هنا هو تطوير أطر تشريعية تضمن شفافية استخدام التكنولوجيا وحماية الحقوق الأساسية.

ثانياً: التكيُّف مع العولمة: من السيادة الفردية إلى التعاون الإقليمي

أدت العولمة إلى تآكل مفهوم السيادة المطلقة، لكنها فتحت الباب أمام تعاونٍ إقليميٍ يُعزز القوة الجماعية. الاتحاد الأوروبي، رغم أزماته، يظل أنجح نموذجٍ لتقاسم السيادة في مجالات مثل التجارة والمناخ، حيث تُدار السياسات عبر مؤسساتٍ مشتركةٍ تخفف من حدة التنافس بين الدول الأعضاء. في العالم العربي، تبرز محاولاتٌ لتعزيز التعاون عبر

منظمات مثل مجلس التعاون الخليجي، لكن الخلافات السياسية (كالأزمة الخليجية مع قطر 2017–2021) تعيق تحقيق التكامل الحقيقي.

التحدي الأكبر يكمن في إدارة التبعية الاقتصادية: فدول مثل مصر تعتمد على استيراد القمح بنسبة 60%، مما يجعلها عرضةً لتقلبات الأسعار العالمية. الحل قد يكون في تعزيز التكامل الإقليمي، كإنشاء سوقٍ عربيةٍ مشتركةٍ حقيقيةٍ تستفيد من الموارد المتباينة (الغاز الجزائري، الأيدي العاملة المصرية، رأس المال الخليجي). لكن تحقيق هذا يتطلب تجاوز النزعات القومية الضيقة وبناء ثقةٍ سياسيةٍ غائبةٍ حاليًا.

ثالثاً: التكيُّف مع التعددية: من الدولة الأحادية إلى الدولة الشاملة

لم تعد الهوية الوطنية مُتجانسةً في عالمٍ تتعالى فيه الأصوات المطالبة بالاعتراف بالهويات الفرعية (الإثنية، الدينية، الجندرية). في كندا، يُقدَّم نموذج "الفسيفساء الثقافية" الذي يدمج المهاجرين دون إلغاء هوياتهم الأصلية، بينما تُظهر المغرب تجربةً ناشئةً في الاعتراف بالأمازيغية كلغةٍ رسميةٍ في دستور 2011، رغم التحديات في التطبيق العملي.

في المقابل، تتعثر دول مثل العراق ولبنان في إدارة التعددية الطائفية، حيث تحوَّلت الأنظمة السياسية إلى أدواتٍ لتكريس المحاصصة بدلًا من تحقيق العدالة. الحل قد يكمن في تطبيق اللامركزية السياسية، كما في إقليم كردستان العراق، لكن ذلك يتطلب إرادةً سياسيةً لتقاسم السلطة مع المجموعات المهمشة، وهو ما يفتقر إليه الواقع العربي بسبب هيمنة النخب التقليدية.

رابعاً: التكيُّف البيئي: من اقتصاد الاستهلاك إلى الاقتصاد الأخضر

أصبح التغير المناخي تهديدًا وجوديًا يفرض على الدول إعادة هندسة سياساتها الاقتصادية. الاتحاد الأوروبي يتبنى "الصفقة الخضراء" لتحقيق الحياد الكربوني بحلول 2050، بينما تُطور السعودية مشروع "نيوم" كمدينةٍ خاليةٍ من الانبعاثات. لكن هذه المشاريع تواجه تناقضاتٍ في دولٍ تعتمد على النفط، حيث تُوازن بين الحاجة إلى تحويل الاقتصاد وضرورة الحفاظ على عائدات الطاقة التقليدية.

في المنطقة العربية، تُعتبر أزمة المياه أحد أكبر التحديات: فمصر تواجه تهديدًا وجوديًا بسبب سد النهضة الإثيوبي، بينما تعتمد الأردن على تحلية المياه بنسبة 60%، بتكلفةٍ تهدد استقرارها المالي. الحلول تتطلب تعاونًا إقليميًا عادلًا، لكن غياب الثقة بين الدول (كما في نزاعات حوض النيل) يُعقّد تحقيق أي تقدم.

لكن السؤال يبقى: هل تمتلك النخب العربية – المحافظة بطبيعتها – الجرأة لقيادة هذا التحول، أم أن الخوف من فقدان الامتيازات سيحكم على التجربة بالفشل؟ الإجابة قد تحدد ما إذا كانت الدولة القومية ستصبح أداةً للتقدم أو أثرًا من آثار الماضي.

المطلب الثاني

صعود أشكال فوق–القومية – التحول من الدولة إلى الكيانات العابرة للحدود

شهدت العقود الأخيرة صعودًا ملحوظًا للكيانات فوق–القومية (Supranational Entities) التي تتجاوز حدود الدولة القومية، سواء عبر تحالفاتٍ سياسيةٍ (كالاتحاد الأوروبي)، أو اقتصاديةٍ (كتجمعات التكامل الإقليمي)، أو ثقافيةٍ (كمنظمات الحفاظ على التراث العالمي). هذه الكيانات تُعيد تعريف مفهوم السيادة، وتُشكِّل تحدياً للدولة القومية التقليدية، خاصةً في ظل عولمة التحديات مثل تغير المناخ والإرهاب. تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أسباب وعواقب هذا الصعود، مع التركيز على السياقات العربية والدولية.

أولاً: الأسس النظرية لفوق–القومية: من السيادة المطلقة إلى تقاسم السلطة

تنبع فكرة فوق–القومية من إدراك أن العديد من التحديات لا يمكن مواجهتها بمعزلٍ عن التعاون الدولي. يرى ديفيد هيلد (1995) في كتابه الديمقراطية والعولمة أن الدولة لم تعد قادرةً على تحقيق أمنها أو ازدهارها دون الانخراط في شبكاتٍ دولية. في المقابل، يحذر روبرت كيوهان(2002) من أن هذه الكيانات قد تُضعف الديمقراطية المحلية، حيث تُتخذ القرارات في مؤسساتٍ بعيدةٍ عن المواطنين.

في السياق العربي، يشير برهان غليون (2010) إلى أن فشل الدولة القومية العربية في تحقيق التنمية دفع نحو البحث عن بدائل إقليمية، لكن الهيمنة الخارجية والصراعات الداخلية تعيق هذا التحول.

ثانياً: التطور التاريخي: من عصبة الأمم إلى الاتحاد الأوروبي

بدأت أشكال فوق–القومية بالتبلور بعد الحربين العالميتين:

– عصبة الأمم (1920): أول محاولةٍ لإنشاء منظمةٍ دوليةٍ لمنع الحروب، لكنها فشلت بسبب غياب الآليات التنفيذية.

– الاتحاد الأوروبي (1957): نجح في تحقيق تكاملٍ غير مسبوق عبر مؤسسات مثل البرلمان الأوروبي والمحكمة الأوروبية، مما جعله نموذجًا يُحتذى.

– الاتحاد الأفريقي (2002): حاول تكرار النموذج الأوروبي، لكنه يُعاني من ضعف التمويل والتبعية للدول المانحة.

في العالم العربي، تأسست جامعة الدول العربية (1945) كأول كيانٍ فوق–قومي، لكنها ظلت أداةً لخدمة مصالح النخب الحاكمة بدلًا من تحقيق التكامل، وفقًا لتحليل عبد الله العروي (2005).

ثالثاً: نماذج فوق–القومية: النجاحات والإخفاقات

أ. الاتحاد الأوروبي: النموذج الأكثر تقدمًا

– الإنجازات:

– إنشاء سوق موحدة وعملة مشتركة (اليورو).

– تبني سياسات بيئية مشتركة مثل "الصفقة الخضراء".

– التحديات:

– أزمة الديون في اليونان (2010) التي كشفت عن اختلالاتٍ اقتصادية.

– خروج بريطانيا (البريكست 2020) الذي هزَّ فكرة التكامل غير القابل للتراجع.

ب. منظمة التعاون الإسلامي: بين الخطاب الديني والواقع السياسي

– تأسست عام 1969 لتمثيل المصالح الإسلامية، لكنها فشلت في حلّ قضايا مثل الصراع الفلسطيني أو اضطهاد الروهينغا.

– وفقًا لمحمد أركون (2004)، تحوَّلت المنظمة إلى منصةٍ لخطاباتٍ رمزيةٍ دون تأثيرٍ ميداني.

ج. تجمعات التكامل الاقتصادي: نجاحات محدودة**

– مجلس التعاون الخليجي: حقق بعض النجاح في التنسيق الأمني (كدرع الجزيرة)، لكنه فشل في إنشاء عملة موحدة أو سوق مشتركة.

– اتحاد المغرب العربي: توقف عن العمل فعليًا بسبب النزاع حول الصحراء الغربية.

4. التحديات التي تواجه الكيانات فوق–القومية

– فقدان السيادة: تثير الاتفاقيات الدولية (كشراكة المحيط الهادئ) مخاوف الدول من خضوعها لقراراتٍ خارجية.

– التفاوت الاقتصادي: تتعثر التكاملات الإقليمية بسبب الفجوة بين الدول الغنية والفقيرة (مثل ألمانيا واليونان في الاتحاد الأوروبي).

– الصراعات السياسي: تُعيق الخلافات بين الأعضاء تحقيق التكامل، كما في حالة الخلاف القطري-الخليجي (2017–2021).

5. السياق العربي: بين الطموح والواقع

– جامعة الدول العربية: تحولت إلى "جثة سياسية" – بحسب تعبير جورج أنطونيوس (1938) – بسبب عجزها عن حلّ النزاعات (كاليمن وسوريا).

– التجمعات الاقتصادية: فشلت مشاريع مثل "السوق العربية المشتركة" بسبب غياب الإرادة السياسية والبنية التحتية المتكاملة.

– المبادرات الجديدة: مشروع "الشرق الأوسط الجديد" الأمريكي (2003) و"الحزام والطريق" الصيني (2013) حاولا إعادة تشكيل المنطقة، لكنهما واجها اتهاماتٍ بفرض الهيمنة الخارجية.

هل يمكن لفوق-القومية أن تحل محل الدولة؟

رغم صعود الكيانات فوق-القومية، تظل الدولة القومية اللاعب الرئيسي في النظام الدولي. الفوق-قومية ليست بديلًا عن الدولة، بل أداةٌ لتعزيز سيادتها في عالمٍ معولم. السؤال المطروح: هل يمكن للعالم العربي تبني نموذجٍ فوق-قوميٍ حقيقيٍ قادرٍ على تجاوز الانقسامات، أم أن مصالح النخب ستبقيه حبيسَ الشعارات؟

المطلب الثالث

الدولة كشبكة لا كمركز سيادة: تحوُّل النموذج السيادي في عصر العولمة

في عالمٍ تذوب فيه الحدود التقليدية تحت وطأة التدفقات الرقمية والاقتصادية والثقافية، لم تعد الدولة ذلك الكيان المغلق الذي تصوّره نظريات السيادة الكلاسيكية. بدلًا من احتكار السلطة، أصبحت الدولة عُقدةً في شبكةٍ معقدةٍ من العلاقات تضم فواعلَ محليةً وعابرةً للحدود: من الشركات متعددة الجنسيات إلى المنظمات غير الحكومية، ومن الجماعات المسلحة إلى منصات التواصل الاجتماعي. هذا التحول لا يعني اختفاء الدولة، بل تحوُّلها إلى كيانٍ مرنٍ يتفاعل مع شبكات القوة المحيطة به. تستكشف هذه الدراسة كيف أعادت العولمة تشكيل مفهوم الدولة، مع التركيز

على السياقات العربية والدولية، مستندةً إلى إطار نظري يجمع بين فلسفة ميشيل فوكو وتحليلات مانويل كاستلز، ومُستعينةً بأمثلة من الواقعين الأوروبي والعربي.

إذ أسهمت الأعمال الفلسفية لميشيل فوكو في تفكيك مفهوم السيادة المطلقة عبر فكرة "عقلانية الحكم" (Governmentality)، التي ترى أن السلطة ليست مُركزةً في يد الدولة، بل مُوزعةً عبر شبكاتٍ من الممارسات اليومية (كالتعليم، الصحة، القضاء) التي تُنتج أفرادًا منضبطين يتكيّفون مع النظام دون حاجةٍ إلى القسر المباشر. في المقابل، قدم (مانويل كاستلز) في كتابه "عصر المعلومات" (1996) تصورًا للدولة كعُقدةٍ في شبكةٍ عالميةٍ تُدار عبر تدفقات رأس المال والمعلومات، حيث تفقد الحدود الجغرافية قدسيتها لصالح شبكاتٍ افتراضيةٍ تُعيد تعريف الهُويات والولاءات.

في السياق العربي، يرى (برهان غليون) أن الدولة القومية العربية لم تكن يومًا كيانًا سياديًا مكتملًا، بل ظلت تابعةً لشبكات الهيمنة الخارجية (كالاستعمار أولًا، ثم الشركات متعددة الجنسيات). هذه التبعية، كما يوضح (علي الدرويش) في كتابه "العولمة وتأثيرها على السيادة العربية" (2015)، حوّلت الدولة إلى وسيطٍ بين مصالح النخب المحلية والقوى العالمية، مما أفرغها من مضمونها كضامنٍ للصالح العام.

أولاً: الدولة كشبكة: تجسيدات عالمية وعربية

أ- الاتحاد الأوروبي: النموذج الأكثر تقدمًا

يُمثل الاتحاد الأوروبي أنجح مثالٍ على تحوُّل الدولة إلى شبكةٍ تفاعلية، حيث تتقاسم الدول الأعضاء سيادتها في مجالاتٍ مثل التجارة والبيئة والهجرة. فالقرارات لا تُتخذ في العواصم الوطنية فقط، بل عبر تفاوضٍ مستمرٍ بين المؤسسات الأوروبية (المفوضية، البرلمان) والحكومات المحلية والمنظمات غير الحكومية. رغم ذلك، فإن هذا النموذج لم يلغِ التوترات بين الرغبة في الوحدة والتمسك بالهويات الوطنية، كما تجلى في خروج بريطانيا (البريكست 2020)، الذي كشف عن هشاشة التحالفات فوق-القومية في مواجهة الشعبوية.

ب- الدولة العربية: بين التبعية الخارجية والتحالفات الداخلية

في العالم العربي، تظهر تجليات "الدولة الشبكية" بشكلٍ أكثر تعقيدًا. ففي العراق ما بعد 2003، تتداخل سلطة الدولة مع شبكات خارج اطار الدولة والتدخلات الخارجية، مما يحوّلها إلى كيانٍ هشٍّ تُدار سلطته عبر تفاوضٍ يوميٍ مع فواعلَ غير رسمية. وفي لبنان، تحوّلت الدولة إلى واجهةٍ لتحالفات العائلات السياسية والطوائف، بينما تُدار الخدمات الأساسية (كالكهرباء والصحة) عبر منظماتٍ دوليةٍ (مثل الأمم المتحدة) وجمعياتٍ أهلية، في سابقةٍ تُعيد تعريف دور الدولة من مُقدّم الخدمات إلى مُنظّمٍ لها.

أما في الخليج، فتُظهر دول مثل قطر والإمارات كيف يمكن توظيف الشبكات الإعلامية (كقناة الجزيرة وسكاي نيوز عربية) والدبلوماسية الاقتصادية (كاستضافة كأس العالم 2022 ومشاريع نيوم) لتعزيز النفوذ الإقليمي، دون الاعتماد الكلي على الأدوات السيادية التقليدية.

ثانياً : التحديات: من فقدان الشرعية إلى التبعية التكنولوجية

رغم إمكانيات النموذج الشبكي، فإنه يُواجه تحدياتٍ جذريةً تهدد استقراره أبرزها :

أ- فقدان الشرعية: عندما تتحول الدولة إلى وسيطٍ بين شبكات القوة المحلية والدولية، تفقد ثقة المواطنين الذين يلجؤون إلى البدائل (كالزعماء الطائفيين أو الجماعات المسلحة). في اليمن مثلًا، لم تعد الدولة موجودةً فعليًا، وحلّت محلها تحالفاتٌ قبليةٌ وسياسيةٌ تديرها دولٌ إقليمية.

ب- تعقيد صنع القرار: تعدد الفواعل (المحلية، الدولية، الاقتصادية) يُعطّل السياسات ويُفاقم الأزمات. في مصر، يتعارض إصلاح الاقتصاد مع مصالح الجيش وشركاء الأعمال الأجانب، مما يحوّل الدولة إلى ساحة صراعٍ بين شبكات النفوذ.

ت- التبعية التكنولوجية: اعتماد الدول على منصات مثل فيسبوك وجوجل (التي تتحكم في تدفق البيانات) يجعلها رهينةً لشروط هذه الشركات. ففي باكستان، أدى حظر تطبيق تيك توك (2023) إلى أزمةٍ اجتماعيةٍ واقتصادية، مما يظهر هشاشة السيادة الرقمية.

ثالثاً: السيناريو الذي نتبناه: نحو دولةٍ تعدديةٍ خضراء

في ظل التحولات الجذرية التي يشهدها العالم، بدءًا من الأزمات البيئية غير المسبوقة وصولًا إلى تفكيك الهويات الوطنية التقليدية، يبرز سيناريو "الدولة التعددية الخضراء" كإطارٍ نظريٍ وعمليٍ قادرٍ على مواجهة تعقيدات القرن الحادي والعشرين. لا ينفصل هذا السيناريو عن السياقات التاريخية أو الثقافية، بل يستمد جذوره من حاجةٍ مُلحةٍ لإعادة تعريف دور الدولة ككيانٍ جامعٍ للتعددية الثقافية والعدالة البيئية، دون التضحية بالكفاءة أو الاستقرار.

اولاً: الجذور النظرية: من الحوكمة متعددة المستويات إلى العدالة البيئية

يرتكز هذا السيناريو على نظرياتٍ مثل "الحوكمة متعددة المستويات" (Multi-level Governance) التي قدمها "ديفيد هيلد"، والتي تُؤكد على ضرورة توزيع السلطة بين الفواعل المحلية والإقليمية والدولية لإدارة التحديات العابرة للحدود. هنا، لا تتنازل الدولة عن سيادتها، بل تتحول إلى منسقٍ رئيسيٍ بين شبكاتٍ متنوعة: المجتمع المدني، المنظمات الدولية، والقطاع الخاص. في الوقت نفسه، يستلهم السيناريو أفكار العدالة البيئية

(Environmental Justice) التي ترفض تحميل الفئات المهمشة (كالفقراء والأقليات) تكاليف الأزمات البيئية الناتجة عن سياسات النخب.

أ- الاستجابة للتحديات الوجودية: المناخ والهجرة

تتمثل قوة هذا السيناريو في قدرته على معالجة أزماتٍ لا تعترف بالحدود السياسية، مثل التغير المناخي والهجرة القسرية. ففي الاتحاد الأوروبي، تُظهر سياسات مثل "الصفقة الخضراء" (European Green Deal) كيف يمكن للدول أن تتعاون لتحقيق الحياد الكربوني بحلول ٢٠٥٠، عبر استثماراتٍ مشتركةٍ في الطاقة المتجددة والنقل المستدام. في المقابل، تُقدِّم دول مثل المغرب نموذجًا ناشئًا عبر مشروع "نور" للطاقة الشمسية، الذي يسعى لتغطية ٥٢٪ من احتياجات البلاد الكهربائية بالطاقة المتجددة بحلول ٢٠٣٠، مع إشراك المجتمعات المحلية في صنع القرار لضمان عدالة التوزيع.

أما في مجال إدارة الهجرة، فإن الأردن – التي تستضيف مئات الآلاف من اللاجئين السوريين – تُظهر كيف يمكن لدولةٍ محدودة الموارد أن تدمج اللاجئين في خططها التنموية عبر شراكاتٍ مع منظمات دولية (مثل مفوضية اللاجئين التابعة للأمم المتحدة)، دون إغفال حماية حقوق المواطنين الأصليين. هذا النموذج يتجاوز النهج الأمني التقليدي، لصالح رؤيةٍ إنسانيةٍ تُعزز التماسك الاجتماعي.

ب-التعددية الثقافية: من الإقصاء إلى الإدماج

لا يقتصر هذا السيناريو على البعد البيئي، بل يشمل إعادة تعريف الهوية الوطنية لتكون أكثر شموليةً. ففي كندا، يُعتبر نموذج "الفسيفساء الثقافية" مثالًا على دمج المهاجرين والأقليات دون إذابة هوياتهم، عبر سياساتٍ تعليميةٍ وقانونيةٍ تُكرس مبدأ المساواة. في العالم العربي، تُقدِّم المغرب تجربةً رائدةً عبر الاعتراف الدستوري بالأمازيغية كلغةٍ رسميةٍ عام ٢٠١١، رغم التحديات في التطبيق العملي. هذه الخطوة لا تُعزز الانتماء الوطني فحسب، بل تُقلل من مخاطر الاحتقان الاجتماعي الناتج عن الإقصاء.

ثانياً : التحديات: من التبعية التكنولوجية إلى غياب الإرادة السياسية

رغم إمكانيات هذا السيناريو، فإن تطبيقه يواجه عقباتٍ جسيمةً، خاصةً في المنطقة العربية:

أ- التبعية التكنولوجية: تعتمد معظم الدول العربية على تقنياتٍ أجنبيةٍ في مجالات الطاقة النظيفة (مثل الألواح الشمسية الصينية)، مما يُضعف سيادتها ويجعلها رهينةً لشروط الموردين.

ب- هيمنة النخب التقليدية: تُفضِّل النخب الحاكمة في دول مثل السعودية ومصر الحفاظ على النظام السياسي المركزي، خشية فقدان السيطرة في حال تبني نماذجٍ تعدديةٍ تشاركيةٍ.

ت- الانقسامات الاجتماعية: في دول مثل العراق ولبنان، تُعيق الانقسامات الطائفية بناء هويةٍ وطنيةٍ جامعةٍ قادرةٍ على تبني مشروعٍ أخضرٍ مشترك.

ثالثا: السيناريو الهجين: الجمع بين التكنولوجيا والتعاون الإقليمي

لا يعني تبني "الدولة التعددية الخضراء" إهمال السيناريوهات الأخرى، بل يُمكن دمجها في نموذجٍ هجينٍ:

أ- الابتكار التكنولوجي: استخدام الذكاء الاصطناعي لإدارة الموارد الطبيعية (كمراقبة استهلاك المياه في الأردن)، مع ضمان شفافية الخوارزميات وحماية البيانات.

ب- التعاون الإقليمي: إنشاء تحالفاتٍ عربيةٍ لإدارة الموارد المائية (كنهر النيل) أو الطاقة الشمسية (كمشروع الربط الكهربائي الخليجي)، على غرار تجربة الاتحاد الأوروبي.

رابعاً : نحو عقد اجتماعي جديد

النجاح المرجو لهذا السيناريو مرهونٌ ببناء عقد اجتماعي جديد يعيد تعريف العلاقة بين الدولة والمواطن، ليس كرعايا خاضعين، بل كشركاء في صنع مستقبلٍ مستدامٍ. هذا يتطلب تحولًا جذريًا في ثقافة النخب الحاكمة، وتمكين المجتمع المدني، وإعادة توزيع الثروات لتحقيق العدالة البيئية والاجتماعية. هل يمكن للدول العربية – التي لا تزال غارقةً في صراعات الهوية والسلطة – تبني هذا النموذج؟ الإجابة قد تحدد ما إذا كانت المنطقة ستكون جزءًا من الحل العالمي أم عبئًا عليه.

الخاتمة

في ختام هذا البحث، يتبين أنَّ الدولة القومية تواجه تحديًا وجوديًّا في عصر ما بعد الحداثة، لا كتهديدٍ للزوال، بل كفرصةٍ لإعادة تشكيل ذاتها ضمن شبكة معقدة من العلاقات السلطوية. فالتفاعل بين العولمة الرقمية، وتعددية الهويات، وتآكل السيادة التقليدية، يُنتج كيانًا هجينًا يجمع بين المرونة الوظيفية والتباس الهوية، حيث تتنازل الدولة عن جزءٍ من سيادتها لصالح فواعل فوق/تحت قومية، بينما تعيد توظيف التكنولوجيا لضبط التعددية الداخلية.

غير أنَّ هذا التحول لا يسير بوتيرة واحدة: ففي النماذج الغربية (كالاتحاد الأوروبي)، تُظهر الدولة القومية قدرةً على التكيُّف مع المنطق الشبكي للسلطة، بينما تُعاني النماذج العربية (كمصر ولبنان والمغرب والعراق) من إرث استعماري وصراعات هوياتية تُعيق تحوُّلها، مما يؤكد أنَّ "ما بعد الحداثة" ليست مرحلةً عالميةً متجانسة، بل حقلًا من القوى المتفاوتة تُعيد إنتاج التحديات بطرقٍ محلية.

في هذا السياق، تبرز الحاجة إلى إعادة تعريف مفاهيمَ مثل السيادة والمواطنة، لا كحقوقٍ ثابتةٍ، بل كعمليات تفاوض مستمرة بين الفرد والدولة والعالم. كما تُلحظ ضرورة تعزيز التعاون الإقليمي العربي لمواجهة تحدياتٍ كالأمن السيبراني وإدارة الهجرة، والتي تتطلب حوكمةً تتجاوز الحدود التقليدية.

أخيرًا، تُثبت الدراسة أنَّ مستقبل الدولة القومية لا ينفصل عن قدرتها على التوازن بين التمسك بشرعيتها التاريخية وتبني أدواتٍ تكنوقراطيةٍ تتعامل مع تعقيدات القرن الحادي والعشرين. فالدولة التي كانت يومًا سرديةً كبرى، تُصبح اليوم سرديةً مفتوحةً على احتمالات التحوُّل والانزياح.

المصادر

1- أمين، سمير. (1974). التراكم على الصعيد العالمي، دار الحقيقة.

2- أمين، سمير. (1989). الاقتصاد السياسي للتنمية في العالم العربي، دار المستقبل العربي.

3- أنطونيوس، جورج. (1938).يقظة العرب: تاريخ الحركة القومية العربية، دار المعارف.

4- بركات، حليم. (1993).المجتمع العربي المعاصر: بحث في تغير الأحوال والعلاقات، مركز دراسات الوحدة العربية.

5- بشارة، عزمي. (2018). الدولة والمواطنة في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية.

6- بلقزيز، عبد الإله. (2012). الدولة في الفكر الإسلامي المعاصر، مركز دراسات الوحدة العربية.

7- التونسي، خير الدين. (1867).أقوم المسالك في معرفة أحوال الممالك، المطبعة الرسمية.

8- الجابري، مُحَمَّد عابد. (1991). نقد العقل العربي: تكوين العقل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية.

9- الدرويش، علي. (2015). العولمة وتأثيرها على السيادة العربية، دار الفكر.

10- السعداوي، نوال. (1987). الأنثى هي الأصل، دار المستقبل العربي.

11- شرابي، هشام. (1988).المجتمع العربي المعاصر: بحث في التغير الاجتماعي، مركز دراسات الوحدة العربية.

12- الطهطاوي، رفاعة. (1834).تخليص الإبريز في تلخيص باريز، المطبعة الأميرية.

13- العروي، عبد الله. (1993). مفهوم الدولة، المركز الثقافي العربي.

14- العروي، عبد الله. (2015). الإصلاح السياسي في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية.

15- غربي، مراد. (2015). الثورة العربية: من الهامش إلى المركز، منشورات الجمل.

16- غليون، برهان. (2012). نقد السياسة: الدولة والدين، دار الطليعة.

17- غليون، برهان. (2018). نقد الدولة: من الشرعية إلى السيادة، دار الطليعة.

18- القلقندي، حازم. (2005).النفط والصراع الدولي في الخليج العربي، مركز الإمارات للدراسات.

19- مركز الخليج للأبحاث. (2023). التحولات الديموغرافية في دول الخليج: التحديات والفرص.

20- المرنيسي، فاطمة.(1992).الحريم السياسي: النبي والنساء، المركز الثقافي العربي.

21- هيكل، مُحَمَّد حسنين. (1983). خريف الغضب: قصة بداية ونهاية عصر أنور السادات، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر.

22- هيومن رايتس ووتش. (2022). المراقبة الرقمية في الشرق الأوسط: بين الأمن والقمع.

23- (UNDP. (2022). *تقرير التنمية البشرية العربية*: التحديات البيئية.

24- (Schwab, K. (2016). *الثورة الصناعية الرابعة*. المنتدى الاقتصادي العالمي.

25- الأمم المتحدة. (2023). *تأثير تغير المناخ على الهجرة في المنطقة العربية*.

26- تقرير الأمم المتحدة. (2023). *أزمة المياه في المنطقة العربية: التحديات والحلول*.

المصادر الاجنبية

1- Anderson, B. (1983). *Imagined Communities: Reflections on the Origin and Spread of Nationalism*. Verso.
2- - Anderson, B. (2006). *Imagined Communities: Reflections on the Origin and Spread of Nationalism*. Verso.
3- - Archibugi, D. (2008). *The Global Commonwealth of Citizens: Toward Cosmopolitan Democracy*. Princeton University Press.
4- - Bauman, Z. (2000). Liquid Modernity. Polity Press.
5- - Beck, U. (2005). *Power in the Global Age*. Polity Press.
6- - Beck, U. (2006). *The Cosmopolitan Vision*. Polity Press.
7- - Bhabha, H. (1994). The Location of Culture. Routledge.
8- - Carnegie Endowment. (2023). *The Geopolitics of Water in the Nile Basin*.
9- - Castells, M. (1996). *The Rise of the Network Society*. Blackwell.
10- - Chomsky, N. (1999). *The New Military Humanism: Lessons from Kosovo*. Pluto Press.

11- - Chomsky, N. (2003). *Hegemony or Survival: America's Quest for Global Dominance*. Metropolitan Books.
12- - Derrida, J. (1978). Writing and Difference. University of Chicago Press.
13- - Foucault, M. (1977). *Discipline and Punish: The Birth of the Prison*. Vintage Books.
14- - Foucault, M. (1978). *The History of Sexuality, Volume I: The Will to Knowledge*. Pantheon Books.
15- - Foucault, M. (1982). The Subject and Power. Critical Inquiry, 8(4), 777–795.
16- - Foucault, M. (1991). Governmentality. In G. Burchell, C. Gordon, & P. Miller (Eds.), The Foucault Effect: Studies in Governmentality (pp. 87–104). University of Chicago Press.
17- - Freedom House. (2023). *Freedom in the World Report*.
18- - Habermas, J. (1987). The Philosophical Discourse of Modernity. MIT Press.
19- - Harvey, D. (1990). *The Condition of Postmodernity*. Blackwell.
20- - Harvey, D. (2005). *A Brief History of Neoliberalism*. Oxford University Press.
21- - Held, D. (1995). *Democracy and the Global Order**. Stanford University Press.
22- - Held, D. (2006). *Models of Democracy*. Stanford University Press.
23- - Hobbes, T. (1651). *Leviathan*. Andrew Crooke.
24- - Hobsbawm, E. (1983). *The Invention of Tradition*. Cambridge University Press.
25- - Hobsbawm, E. (1990). N*ations and Nationalism Since 1780*. Cambridge University Press.
26- - IPCC. (2023). *Climate Change 2023: Impacts, Adaptation, and Vulnerability*. Cambridge University Press.
27- - Keohane, R. (2002). *Power and Governance in a Partially Globalized World*. Routledge.
28- - Lyotard, J. (1984). *The Postmodern Condition: A Report on Knowledge*. Manchester University Press.
29- - Smith, A. (1991). *National Identity*. Penguin Books.
30- - Weber, M. (1922). *Economy and Society*. University of California Press.

31- - Zuboff, S. (2019). *The Age of Surveillance Capitalism*. PublicAffairs.
32- .Saïd, E. (1978). *Orientalism*. Pantheon Books .
33- Foucault, M. (1982). *The Subject and Power*. Critical Inquiry, 8(4), 777–795 .
34- Habermas, J. (1981). *Modernity versus Postmodernity*. New German Critique, 22, 3–14 .
35- Harvey, D. (1990). *The Condition of Postmodernity*. Blackwell